الأنباء
الاربعاء 7 فبراير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

احمد الفضل

صفاء الهاشم

الشيخ خالد الجراح اثناء الجلسة

عبدالوهاب البابطين

عبدالله الرومي

رياض العدساني

أنس الصالح

صالح عاشور

مناقشة تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية اليوم

الحصانة. ويبلـغ القرار الى وزير العدل والأوقاف.
ووافق المجلس على الاحالات الواردة في جدول الأعمال
● مرزوق الغانم: هناك عدة طلبات مناقشة وكل يعتقد ان طلبه له الأولوية وهناك 27 تقريرا على جدول الأعمال اقترح ترتيب الجدول لغد، ومنها تقارير من كافة اللجان وحتى يعطى النائب الفرصة نخصص ساعتين لمناقشة هذه التقارير واحالتها الى الحكومة فلا نستطيع ان نبقيها على الجدول للأبد.
«موافقة» وايضا هناك طلبان متشابهان بخصوص تهديد العدو الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام 2017 نخصص له وقتا في جلسة غد. «موافقة عامة»
ايضا موضوع تقرير التشريعية بشأن عدم سجن النواب الا بعد حكم بات، هذا التقرير رفع من اللجنة امس قبل انتهاء الدوام الرسمي يناقش غدا.

«سافر» الطلب غدا»

● يوسف الفضالة: تقدمنا باقتراحات كثيرة لتعديل اللائحة الداخلية ان كان الاهتمام وانا اعرف ان هذا التعديل مستحق، ولكن ان امكن تشكيل لجنة فرعية للنظر في كل تعديلات اللائحة الداخلية او ان كان هناك خللا في اللائحة فلتقدم تقريرها بشكل متكامل.
● مرزوق الغانم: تقرير لجنة شؤون الاسكان بشأن الرعاية السكنية المتضمن سكن المرأة الى لجنة شؤون المرأة.
● صفاء الهاشم: موجود بالجدول تقرير اسكان المرأة بكل فئاتها المطلقة أو الأرملة وضمن من لجنة المرأة اننا سنقدم خلال شهرا رؤية كاملة لحصولها على سكن بصفة ايجار او شقق فنرجو احالة التقرير الى اللجنة لنقدم تقريرا متكاملا.
«موافقة عامة»
● مرزوق الغانم: طالب باستعجال مشروع بقانون بتعديل المادة 29 لسنة 1963 في شأن الجيش ليكون غدا، بشأن تعيين غير الكويتيين من الجنسين. «موافقة عامة»
● عسكر العنزي: هناك فئة كبيرة من غير محددي الجنسية تنتظر هذا القانون.
● مرزوق الغانم: هناك طلب من عمر الطبطبائي بشأن شركة الدرة والعمالة المنزلية، تكليف لجنة حقوق الانسان بالتحقيق في استقدام العمالة المنزلية واعمال شركة الدرة.
● عمر الطبطبائي: اتمنى من النواب ان يصوتوا على تكليف لجنة حقوق الانسان على التحقيق في هذا الأمر، واتمنى عدم نسيان الناس التي فزعت للنواب أثناء الانتخابات.
● وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: كلنا ننشد الانجاز ويتطلب تنظيم العمل لمعرفة ما هو مدرج على جدول الأعمال، وكل هذه الطلبات لم نعرفها حتى يشارك المجلس في انجازاته، والمطلوب مراعاة ما يحقق هذا الانجاز، نعم لدينا المادة 76 للتأجيل وكلها تبدي الحكومة وكأنها هي المعطلة لاعمال المجلس، فنرجو التحضير. وبالنسبة لموضوع الدرجة واحالته الى لجنة حقوق الانسان فنحن لا نمانع في ذلك حتى نطلع الشعب على الحقائق.
● مرزوق الغانم: تقديم الطلبات يربك الجلسة وجدول الأعمال ولا يؤدي الى نتيجة فهل تطلب الأجل؟
● عادل الخرافي: الحكومة تطلب التأجيل اسبوعين.
«موافقة عامة»
● يوسف الفضالة: ليحول الطلب الى اللجنة الصحية لاستكمال التحقيق.
● مرزوق الغانم: بامكانك التنسيق مع الأخ عمر خلال الأسبوعين المهلة الأسبوعية. هناك تقارير لجنة الخارجية، وهناك طلب تخصيص ساعتين من اليوم لمناقشة مصروفات الضيافة في الداخلية بعد التصويت على الاتفاقيات.
«موافقة عامة»
اذن الان الاتفاقيات تصوت عليها ومن ثم اليوم. مصروفات الضيافة هل يوافق المجلس على احالة طلبات المناقشة الى اللجان.
«موافقة عامة»
● مرزوق الغانم: وهناك طلب مناقشة بشأن القضية الاسكانية هل ترغبون في الاستكمال ام نكتفي؟
● أسامة الشاهين: نكتفي بالمناقشة لكن بشرط احالة التوصيات ومناقشات النواب الى اللجنة لتقديم تقرير.
● رياض العدساني: هذا الطلب متوافق مع الجلسة الاسكانية.
● مرزوق الغانم: هل تطلبون ان نستكمل؟
● علي الدقباسي: وفقا للماد 83 نقد الذات مطلوب، المجلس به تقصير كبير في نواحي التشريعات، فالقضية الاسكانية اذا لم تتمخض عن حلول فستكون في هايد بارك، اقترح ان تعد بالمناقشات تقارير تتضمن حلولا.
● مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على الاكتفاء واحالة ما دار من نقاش الى اللجنة.
● عبدالكريم الكندري: لدينا وزير جديد للاسكان يفترض ان يسمع من النواب وهناك مشاكل كثيرة لدى المواطنين، القضية الاسكانية تدفع ثمن تراخي النواب في عدم حضور الجلسات.
● مرزوق الغانم: رتبنا الجدول كاملا وبقيت نقطة واحدة وهي التصويت على الاحالة الى «الدستورية».
● عبدالوهاب البابطين: احالة هذه الطلبات الى اللجنة دون تحديد وقت وهي متعلقة بالقوانين، واذا جاء التقرير دون قانون فلا فائدة، فمن الأولى ان القوانين المرتبطة بالطلبات تأتي سريعا الى المجلس، واتمنى ان تحدد مدة لكل لجنة بأن تقدم تقريرها تجاه القوانين والطلبات حتى تقدم تقاريرها مرفقة بالقوانين ذات الشأن.
● أحمد الفضل: نحن في لجنة الأولويات عملنا كبيرا لفلترة كل المقترحات وسحبنا مشاريع قديمة وبالية، وان تأتي بتكاليف جديدة تربك هذا التقسيم، قدمنا لكل نائب على حدة الرغبات التي يريدها.
● يوسف الفضالة: ما المانع من عقد جلسة خاصة لمناقشة كل التقارير حتى تكون الخميس.
● مرزوق الغانم: هل تريدون الاستكمال في قضية الاسكان.
● محمد الدلال: انا قلت انني ساستجوب وزير المالية اذا لم يقدم الوثيقة الاقتصادية، احالة الطلبات المناقشة الى اللجان غير لائحي وغير دستوري.
● راكان النصف: استمرار مناقشة القضية الاسكانية فرصة للوزيرة الجديدة ان تطلع على الامور.
● فيصل الكندري: القضية الاسكانية أولوية ومهمة وتحظى بدعم سمو الأمير ورئيس مجلس الأمة.
● مرزوق الغانم: الموافقة على ان يوقف النقاش في القضية الاسكانية يرفع ايده؟ اذن القرار هو استمرار المناقشة. وفيما يتعلق بطلبات المناقشة واحالتها الى اللجان كان اقتراح للرومي في احالتهم الى اللجان لأن الجدول متكدس ولم يمش فاما نناقش او نحيلهم الى اللجان احالة قضية البطالة قال ان لجنة الاحلال وتعطي مهلة شهر.

إحالة قضية وثيقة الاصلاح

● وزير المالية نايف الحجرف: من أول يوم تولينا المسؤولية تناقشنا مع الدلال ودعيته الى استعراض الوثيقة الجديدة واصر ان تكون معروضة في المجلس وهدد باستجوابه اذا لم تأت في يوم 20 الشهر واذا اراد المجلس ان يناقشها اليوم فنحن مستعدون فلا نجزع من الاستجواب.
● محمد الدلال: اقترح ان في الجلسة القادمة بعد اسبوعين نناقش وثيقة الاصلاح الاقتصادي.
● عدنان عبدالصمد: ناقشنا الحالة المالية للدولة واحلناه لديوان المحاسبة وقدم تقريره فارجو عدم اتخاذ قرار الا بعد اصدار تقريرنا المتضمن الحالة المالية التي اوردها الديوان، حتى يكون الكلام على بينة.
● سعدون حماد: اقترح ان تحدد جلسة خاصة لمناقشة طلبات المناقشة جميعها.
● مرزوق الغانم كم فترة تحتاجها.
● عدنان عبدالصمد: خلال شهر نعم ومن المفضل ان يكون في جلسة سرية.
● عبدالكريم الكندري: لا تستعجلوا وثيقة الاصلاح الاقتصادي اذا كانت تمس جيب المواطن، والحالة المالية اذا تعرض بعد شهر ونرفض ان تكون سرية لكي تعرف الناس وضعها المالي ووضع الدولة مشاريع اقتراض واقوال لا ينفع معها السرية.
● عدنان عبدالصمد: القضية ليست الوثيقة الاقتصادية ولكن قضية القرض الـ 25 مليار وسنطرح ارقاما حساسة والقرار للمجلس وقرض الـ 25 مرتبط بالحالة المالية وتوصلنا الى نتيجة انه لا داعي لـ 25 مليار دينار. ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة. استؤنفت الجلسة برئاسة الرئيس الغانم الساعة الواحدة والنصف.
● مرزوق الغانم: جلسة 20 و21 تقدم الى جلسة 13 و14 فبراير.
● نايف الحجرف: 13 و14 هناك مؤتمر إعمار العراق.
● عبدالكريم الكندري: تبون قرض الـ 25 مليارا ونبي قانون تقولون إعمار العراق عنها ما اتعمرت.
وقرر المجلس ان تناقش الوثيقة في الجلسة بعد القادمة اي في 6 فبراير.

القضية الإسكانية

انتقل المجلس الى مناقشة طلبي المناقشة بشأن توفير وحدات سكنية للمواطنين ومناقشة القضية الإسكانية.
● عادل الدمخي: نحن نقول للمواطن اننا قصرنا مدة الانتظار لكن متى سيبني بيته، يعني يجب ان ينتظر 5 او 6 سنوات متى يستطيع البناء بسبب البنية التحتية.
ضاحية صباح الأحمد ونضم لها الخيران وما وراءها وكذلك المطلاع وغرب عبدالله المبارك، هذه معاناة ليس فقط بسبب البنية التحتية ولكن حتى المرافق العامة مثل المخافر وأفرع الجمعيات وغيرها.
المناطق الجديدة تعيش في عزلة تامة وكل ما يحتاجونه في مناطق اخرى رغم مرور سنوات على سكنهم، القضية الإسكانية تعرضت كما تعرضت غرب الصليبخات وغيرها لأمور كثيرة مثل المقاولين، الإسكان ألغيت فيه الرقابة المسبقة ولانزال نعيش في الأزمة، الكويتي يضطر لهدم بيته وبنائه شققا حتى يسكن أولاده عند زواجهم. التمويل العقاري قضية تواجهها البنوك والأدوات أصبحت شديدة جدا ويجب أن يكون هناك تنسيق تام للتمويل العقاري.
● يوسف الفضالة: المشكلة الإسكانية مع الأخ ياسر أبل آنذاك الحديث مطول عما تم إنجازه والتركة ثقيلة ونتمنى ألا يتم الحياد عن الطريق الذي تم رسمه واليوم ما في مجال للتأخير. وأي تهرب من قبل الشركات نتمنى مواجهة الموضوع بحزم، وهذا مصائر كويتيين أخوة لنا وأغلبية الجيل يعاني من هذا الموضوع.
يجب أن يتم طرح وأدوات تمويلية، ومراعاة ميزانية بنك الائتمان ومراعاة التوزيعات السكنية، حتى لا نصل الى فترة لا نجد فيها حلولا.
● خالد الشطي: أتنازل بدوري.
● حمدان العازمي: القضية الإسكانية هي القضية الأولى للبلد منذ تأسيس البلد، بالاضافة الى التعليم والصحة وكل المجالس تحدثت فيها والمجلس السابق أصبح التوزيع على المخطط ولكن التوزيع الفعلي 6000 فقط.
اقترحت تخفيض اعداد الطلبات من 107 آلاف طلب بحيث ان الداخلية تعطي منتسبيها وكذلك الدفاع وكذلك الحرس الوطني والحرس لديه اراض ولا تستغل وكذلك الداخلية والدفاع لديهما أراض، وهذا مقترح يفترض ان يعمل به واللجنة التشريعية تجاهلت هذا الموضوع.
ينقصنا القرار بحل هذه القضية الإسكانية ولا توجد حلول مدروسة، الحكومة فقط متضامنة بالتصويت داخل قاعة عبدالله السالم.
● عبدالوهاب البابطين: من الضروري ان يرفق كل طلب مناقشة بتشريع مهم نقره حتى نأتي بفائدة حقيقية، أتمنى ان العمل التنظيمي يكون بداية جديدة فعلية لتنظيم عمل المجلس لإقرار التشريعات.
لدينا اكثر من 100 ألف طلب إسكاني ومع الفرض ان المؤسسة مشت في الجدول الزمني بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية وأعتقد انها لن تستطيع الاستمرار في هذه التوزيعات التي هي ليست توزيعات فورية بل هي على المخطط على سبيل المثال المطلاع وعدوا بتوزيع في 2015 وبالتالي اي توزيعات تتم اليوم فهي تتم بشكل كان مؤجلا وإذا التزمت المؤسسة بالـ 12 ألفا فنفس الشيء بعد 10 سنوات ستتزايد الطلبات وستكون أيضا اكثر من 100 ألف طلب إسكاني.
دول الجوار عندما يتزوج الشخص يسلمونه مفتاحه ويقولون هذه هدية جوازك، والوزيرة بحاجة الى الجواب عن هذا السؤال.
● صفاء الهاشم: هل قبض المواطن شيئا من الخطط التنموية التي قدمتها الحكومة؟!
الحكومة صارت «مقاول عود» تأتي بخدم فقط، الحكومة تحرر الأراضي وأعطت المواطن قرضا وقرض مواد بناء فلتجعله الحكومة حرا في بناء بيته، هل لدينا مؤشرات تقيس أداء الاقتصاد؟! لا يوجد. اين مشروع آمال الذي تحدثت عنه الحكومة؟!
نحن دولة تتمتع بشواطئ جميلة، الحكومة ظلمت المرأة المطلقة والأرملة وطلبت تعديلات على القوانين.
نظام الرهن العقاري ممتاز، لكن أيا من الوزراء غير منتبه لما يقال.
تكلفة البيت الحكومي 171 ألفا وتكلفته الفعلية 61 ألفا والفرق من بدل الإيجار.
● وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: استمعنا باهتمام لما تفضلت به النائبة صفاء الهاشم ومن حقها إثارة كل القضايا في هذا الموضوع للوصول الى حلول أما اتهامها للحكومة بانها جالسة وغير مهتمة لما يقال فهذا غير صحيح نحن نسجل كل ملاحظات النواب ونسمع باهتمام لكل ما يقوله النواب.
● عيسى الكندري (رئيس الجلسة): ترفع الجلسة الى غد الساعة التاسعة صباحا.

الطبطبائي: تدخل مسؤولين في «الخارجية» في أعمال «الدرة» رفع أسعار العمالة

أكد النائب عمر الطبطبائي ضرورة وقف تدخل بعض المسؤولين في وزارة الخارجية في أعمال شركة الدرة للعمالة المنزلية لأن هذه التدخلات ساهمت في رفع أسعار العمالة محذرا من أنه إذا لم يتم ذلك فإن المساءلة السياسية قادمة.
وأضاف الطبطبائي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة انه قدم رسالة الأسبوع الماضي لتدرج بجدول أعمال جلسة اليوم عن شركة الدرة للعمالة المنزلية التي تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف المتفق عليها. وأوضح ان هذه الصعوبات ليست من الدول التي نستقطب منها العمالة انما من بعض مؤسسات الدولة ووزاراتها، مشيرا الى ان هناك شبهات تستدعي تشكيل لجنة تحقيق مع بعض هذه الجهات منها وزارة الخارجية وبعض البعثات الدبلوماسية. وأضاف ان الشركة الحكومية يفترض ان تساهم في الحد من ارتفاع أسعار العمالة وتسهل حياة المواطن الكويتي الذي يحمل على كاهله الكثير، مشيرا الى ان لديه مستندات تثبت قيام بعض مسؤولي «الخارجية» بزيادة هذه الأسعار. وقال إن هناك مكاتب خارجية تتعامل معها الدولة باتفاقية ملزمة وقعت عليها الكويت مع دول مجلس التعاون وتم اعتماد 119 مركزا طبيا من قبل اتحاد المراكز الطبية الخليجية للتعامل معها في الهند وباكستان وبنغلاديش والنيبال والفلبين إلا انه حاليا ظهرت شركات أخرى بأوامر من وزارة الخارجية ان يتم التعامل معها. ولفت الطبطبائي الى ان تكلفة الفحص بالمراكز الطبية المعتمدة يتراوح من 15 الى 20 دينارا وبالشركات التي تم إدخالها مؤخرا الى 120 دينار وهذا الفرق يدفعه المواطن. وقال الطبطبائي ان هناك كتبا وصلت من الامانة العامة لدول مجلس التعاون تسأل عن سبب قيام الكويت بعدم الالتزام بهذه المراكز وتتعامل مع شركات خارجية سبق وتم الاتفاق على عدم التعامل معها. وأفاد بأن هذه الكتب تأتي لـ «الخارجية» ويتم وضعها في الأدراج لأجل مصالح معينة ولم ترسل لوزارة الصحة، حيث سألت بنفسي وزيرها السابق د.جمال الحربي وأكد عدم وصول هذه الكتب. وبين الطبطبائي ان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أبدى استعداده لأن يتعاون في هذا الموضوع وله الحق ان يؤجل أسبوعين حتى يتم التصويت على لجنة التحقيق، مؤكدا انه سيعطي الوزير كل المستندات والأدلة. وأكد الطبطبائي انه يلتمس صدق الوزير في معالجة هذا الخلل، مشيرا إلى أنه إن تم حل المشكلة خلال أسبوعين فسيكون إنجازا لكن اذا كان هناك تعسف فسيتم تشكيل لجنة تحقيق وسنصعد الأمر للمساءلة. السياسية.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الشيخ خالد الجراح وراكان النصف أثناء الجلسة

محمد الدلال

الحميدي السبيعي ويوسف الفضالة

حمدان العازمي

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

المجلس يستكمل مناقشة طلبي مناقشة بشأن القضية الإسكانية

المجلس يحيل طلب مناقشة بشأن قضية البطالة إلى لجنة الإحلال والتوظيف وتمهلها شهراً لإعداد تقريرها

مناقشة الوثيقة الاقتصادية في جلسة 6 مارس

جمعية الصحافيين تراهن على حكمة رئيس المجلس في معالجة حادث الاعتداء على الزميل الصنيدح

تعرب جمعية الصحافيين الكويتية عن بالغ استيائها لما تعرض له الزميل علي الصنيدح المحرر البرلماني في جريدة «الجريدة» إثر اعتداء رئيس الحرس في مجلس الأمة عليه أثناء تأديته عمله الصحافي وتغطيته لأحداث جلسة مجلس الأمه وطرده خارج المبنى. وتؤكد الجمعية استنكارها لهذا الأسلوب الغريب والمستهجن في التعامل مع الزملاء ومنعهم من أداء عملهم ورسالتهم في نقل الحقائق والأخبار والقيام بها على أكمل وجه مما قد تكون له انعكاسات سلبية في العلاقة التي تربط مجلس الأمة ووسائل الإعلام بشكل عام والصحافة المحلية بشكل خاص. وتبدي جمعية الصحافيين الكويتية تضامنها الكامل مع الزميل علي الصنيدح ووضع كل إمكاناتها في خدمة الزملاء المحررين المكلفين بتغطية أخبار وأنشطة مجلس الأمة. وجمعية الصحافيين الكويتية اذ تعلن موقفها هذا فإنها تراهن في نفس الوقت على حكمة رئيس مجلس الأمة في معالجة هذا الحادث وعدم تكراره وإنصاف الزملاء الصحافيين وتقديم كل التسهيلات لهم في أداء مهامهم.

بيان من «الجريدة»

أصدرت جريدة «الجريدة» بيانا جاء نصه: اعتداء غير مسبوق تعرضت له الصحافة الكويتية أمس من داخل المؤسسة التشريعية، تلك المؤسسة التي يفترض فيها أن تمثل وجه الدستور ومبادئ الديموقراطية والحريات، إذ أعتدى الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت بالضرب على الزميل علي الصنيدح العجمي، أثناء أدائه مهامه الصحافية. ويعكس فعل اللواء الوقيت، المرفوض والمستنكر، الوجه الآخر للعقلية العسكرية التي لا تضع اعتبارا لأبسط المبادئ الدستورية، وفهم معنى الحريات الصحافية، وبناء على تلك العقلية حول المجلس إلى ثكنة عسكرية، واستبدل الحوار بالاعتداء الجسدي، وجعل منهجه في التعامل مع الصحافيين ودورهم المهني، الصراخ والإهانة والأوامر كأنهم عسكر.
حرصت «الجريدة»، منذ عددها الأول، على أن تقف مدافعة عن الحريات العامة والخاصة، ولاسيما الصحافية، متمسكة بالنهج الوطني والدستوري، كمرآة عاكسة لأوضاع المجتمع ومؤسسات الدولة، وها هي اليوم تكشف الوجه القبيح لفعل أقبح يتمثل في الاعتداء على أحد محرريها. وفي مواجهة هذه السلوكيات الشاذة، وانتصارا لكرامة «الجريدة» ومحرريها، وحفاظا على ما تبقى من الحريات الصحافية، فإنها تعلن تعليق تغطيتها كل أعمال مجلس الأمة، لعلها بذلك تقرع آخر أجراس الحفاظ على الحريات واحترام عمل الصحافيين.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو